إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجاً

أ.م.د. عبير سهام مهدي أ.د. عمار حميد ياسين
م. ابتهال زيد علي
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

المستخلص:

لكل دولة في هذا العالم خطابها السياسي والذي يحدد سياستها الداخلية والخارجية وهي سياسة ثابتة تنطلق من مفاهيم وبرامج وثوابت تخدم مصالحها الحيوية، لكون الخطاب السياسي ليس مجرد كلام عابر في عالم السياسة الدولية وإنما هو ثوابت مهمة يحدد توجهات هذه الدولة أو تلك ويحدد دورها الدولي وطبيعة العلاقة مع البلدان الأخرى ومنها الدول المجاورة لها. شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحديات جديدة تمثلت بتغليب خطابات الطائفية والكراهية والتطرف على حساب الخطاب السياسي المعتدل وتغليب الانتماءات الفرعية والأجندات الخارجية على حساب الانتماء الوطني مما أدى إلى خلق بيئة غير آمنة أو مستقرة يغلب عليها طابع العنف والإرهاب، فالخطاب المعتدل من شانه أن يعمل على صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الأول فيها للوطن وليس للقبيلة أو الحزب أو الطائفة ... الخ، وهذا بدوره سيسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الانتماءات الفرعية الأخرى في إطار البناء المجتمعي الواحد.

الكلمات المفتاحية: الخطاب،التعايش السلمي، النظام السياسي، السلم المجتمعي.

Abstract:

Every country in this world has its own political discourse, which determines its internal and external policy. It is a fixed policy that is based on concepts, programs and constants that serve its vital interests, because political discourse is not just passing talk in the world of international politics, but rather it is important constants that determine the orientations of this or that country and determine its international role and the nature of the relationship.

After 2003, Iraq witnessed new challenges represented by the dominance of sectarian, hate, and extremist discourses at the expense of moderate political discourse, and the dominance of sub-affiliations and external agendas at the expense of national affiliation, which led to the creation of an unsafe or stable environment dominated by violence and terrorism. Moderate discourse would work to melt The sub-affiliations are in one melting pot, in which the first loyalty is to the homeland and not to the tribe, party, sect, etc., and this in turn will contribute to promoting peaceful coexistence between the various other sub-affiliations within the framework of one societal structure.

Keywords: the speech, peaceful conxistence, political system, community peace

المقدمة:

لكل دولة في هذا العالم خطابها السياسي والذي يحدد سياستها الداخلية والخارجية وهي سياسة ثابتة تنطلق من مفاهيم وبرامج وثوابت تخدم مصالحها الحيوية، لكون الخطاب السياسي ليس مجرد كلام عابر في عالم السياسة الدولية وإنما هو ثوابت مهمة يحدد توجهات هذه الدولة أو تلك ويحدد دورها الدولي وطبيعة العلاقة مع البلدان الأخرى ومنها الدول المجاورة لها. إن الخطاب السياسي غالبا ما يعكس طبيعة النظام ومدى احترامه لحقوق شعبه واحترام الشفافية وطبيعة النظام الاقتصادي وسقف الحريات التي يتمتع بها الشعب على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فالسياسة الخارجية يجب أن تنطلق من المصالح الوطنية لبلد ما في عالم أصبح عالم السياسة لا يقل دروا عن عالم الاقتصاد والثقافة في تحديد طبيعة العلاقات الدولية ومعالجة التوترات وإحداث التحالفات وكسب الصداقات وحل المشاكل والتوسط لحلها.

إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحديات جديدة تمثلت بتغليب خطابات الطائفية والكراهية والتطرف على حساب الخطاب السياسي المعتدل وتغليب الانتماءات الفرعية والأجندات الخارجية على حساب الانتماء الوطني مما أدى إلى خلق بيئة غير آمنة أو مستقرة يغلب عليها طابع العنف والإرهاب، فالخطاب المعتدل من شانه أن يعمل على صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الأول فيها للوطن وليس للقبيلة أو الحزب أو الطائفة ... الخ، وهذا بدوره سيسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الانتماءات الفرعية الأخرى في إطار البناء المجتمعي الواحد.

ومن هنا انطلقت فرضية بحثنا الموسوم بـ(إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا) من إن الخطاب السياسي المعتدل سوف يسهم في تعزيز التعايش المجتمعي والتعايش السلمي في العراق، وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية:

١–ما لمقصود بالخطاب السياسي؟ ما هي أنواعه؟ وما هي خصائصه؟

٢–ما هي أهم المشكلات التي يعاني منها الخطاب السياسي العراقي؟

٣–ما هو واقع الخطاب السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣؟

٤–كيف يتم توظيف الخطاب السياسي في إطار تعزيز السلم المجتمعي و التعايش السلمي؟

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم الموضوع إلى أربعة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة.

تناولنا في المبحث الأول: مفهوم الخطاب السياسي أنواعه وخصائصه.

أما المبحث الثاني فقد ناقشا فيه طبيعة الخاطب السياسي العراقي و إشكالياته.

أما المبحث الثالث فقد كرس لدراسة اثر الخطاب السياسي على السلم المجتمعي.

أما المبحث الرابع فقد ركز على بحث مسألة تقويم الخطاب السياسي من اجل دعم السلم المجتمعي والتعايش السلمي.

المبحث الأول:

مفهوم الخطاب السياسي أنواعه وخصائصه

يعرف الخطاب السياسي بأنه وسيلة اتصال شفوية بين الناس، يسمح للناس بنقل الأفكار والتعبير عن الآراء ونشرها، والتأثير بهم كما يريد الكاتب، والخطاب بشكل عام يقوم على عدد من المفاهيم التي تترابط فيما بينها لتعطي المادة الفكرية الحية، كما انه يرتبط بالثقافة العامة السائدة في المجتمع، وتتعدد أنواع الخطاب، فهناك الخطاب الصحفي، الخطاب الاشهاري، الخطاب الشعري، والخطاب السياسي(١).

ويعد الخطاب السياسي من المفاهيم النظرية التي تحمل تصورات منتظمة في إطار منطقي تعكس طبيعة الواقع السياسي في مجتمع ما وضمن إطار زمني محدد(٢)، فضلا عن كونه يمثل الرسالة المعلنة للدولة التي تظهر طبيعة عملها المؤسسي الرسمي وغير الرسمي، وفي أحيان أخرى يشير الخطاب السياسي إلى استدلالات إدراكية عن فهمها السياسي الذي تعبر عنه بعمق لغوي ينم عن تفاصيل واستنتاجات من اجل الإقناع وكسب ثقة الجميع وفقا للقدرة على نقل وجهة النظر السياسية للجماهير مما يحدد مجالات الإتقان السياسي في توجيه الخطاب المؤسسي بدافع تحقيق الغايات المنشودة في خطابه من اجل توصيل المعلومة بفاعلية(٣).

يعرف الخطاب السياسي بأنه شكل من أشكال الخطابات المتعددة يستخدم من قبل فرد أو جماعة أو حزب سياسي معين من اجل الحصول على سلطة معينة عند حدوث إي صراع أو خلاف سياسي وله أهمية كبيرة تعود على الجهة المستخدمة له، وتكمن أهميته في انه أداة ضرورية لاكتساب السلطة ويتم اللجوء له من قبل القوى السياسية المختلفة من اجل الوصول إلى المراكز العليا في السلطة وكسب المشروعية على المحاولات التي تقوم بها الجهة المعنية(٤).

كما يعرف الخطاب السياسي على انه الفكر أو التوجه أو الموقف حول إي موضوع أو تقنية فكرية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية يتم نشره أو بثه من خلال إي مادة أو تحليل أو تحقيق عبر وسائل الإعلام بغرض تحقيق هدف معين،

وقد يكون مصدر ذلك فرداً أو مؤسسة أو تنظيماً سياسياً فهو يشمل مضامين اقتصادية وثقافية واجتماعية لكن انطلاقا من فكر وموقف سياسي معين (٥)

لذلك يختلف الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات ليس من حيث البناء اللغوي أو الأسلوبي بل من حيث لغته التواصلية، فاللغة السياسية على الرغم أنها تواصلية وتعتمد على الوضوح والمباشرة والإفهام والإقناع إلا أنها تحتاج إلى فهم وتأمل وتأويل لما يتسم به الخطاب السياسي من دلالات بلغته السياسي الخاصة وحتى يكون أكثر تأثيراً في المتلقي (٦).

كما يعرف بأنه حقل للتعبير عن الآراء واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية من قبيل شكل الحكم كالديمقراطية واقتسام السلطة والفصل بين أنواعها، ويعد الخطاب السياسي خطابا اقناعياً يهدف إلى حمل المخاطب على القبول والتسليم بصدقية الدعوى عن طريق توظيف حجج وبراهين، ويمكننا اعتباره مؤقتاً خطاباً سياسياً عندما يقال من طرف رجل سياسي في هدف سياسي، لذا يقول لاسويل: ((دراسة السياسة هي دراسة ذوي التأثير وتأثيرهم... وذو التأثير هم أولئك الذين يأخذون حصة الأسد من كل ما يمكن أن يتقاسمه المجتمع))(٧).

أما أنواع الخطاب السياسي: يمكن تقسيم الخطاب السياسي إلى ثلاثة أنواع رئيسة(٨):

١ – الخطاب السياسي الأكاديمي التعليمي: ويشمل هذا النوع على المؤلفات الأكاديمية والمساهمات البحثية السياسية التعليمية منهجا ومعلومة، وهي أدبيات تسعى إلى إيصال المعلومة بتجرد منزهة افتراضا عن كل غرض أو ميول سياسية، لكن ذلك لا يستبعد تواري الغرض في منهج التعريف فالقول: مثلاً أن كارل ماركس يهودي يبدو في مظهره قولاً تعريفياً، لكنه يواري ضلالاً للمتلقي العربي أوسع كثيراً من ظلال المتلقي غير العربي.

٢ – الخطاب السياسي الجماهيري: وهو نص تحريضي، دعائي يرتبط في الغالب الأعم بالمناسبات والأزمات، ويأخذ شكل الخبر السياسي أو النص المتكامل أو الشعار أو الأغنية أو حتى الطرفة.

٣ – الخطاب التنظيري الإيديولوجي: وهو الخطاب الذي يبدعه مفكرون أو تيارات فكرية تتواصل في تشييد هذا البناء عبر مراحل تاريخية، وتروجه وتتبناه المنظمات السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح، ويبدو هذا الخطاب كنص مبني بعناية يبرهن على صحة مقولاته بقدر من المقدمات والنتائج المنطقية من وجهة نظر صاحبه.

وبالتالي فان هناك أربعة استراتيجيات للوصول إلى خطاب سياسي فعال(٩)

١ – القدرة على تبليغ الرسالة: تتجسد هذه القدرة على تبليغ الرسالة التي تتبناها مختلف الجهات السياسية في مرحلة الخطاب إلى الجماهير، وبالتالي فهي تعمل على توظيف التاريخ والتعبيرات المألوفة، إذ يعد أسلوب استخدام التاريخ من بين التقنيات المعتمدة لتوضيح الأفكار المحورية في سياق تاريخ يصبح الجمهور أكثر قدرة على استساغه وهضم تلك الأفكار؛ لأنها وصفت في سياق يفهمه المستمعون، كما إن الاستخدام المتميز للكلمات الوصفية يعد من الأدوات المهمة لتبليغ الرسالة فالكلمات التي تلهب المشاعر وتشمل الحماس بالشكل الذي يعطي للخطاب جاذبية ويمنحه اهتماما أكبر.

٢ – الإقناع: تتوقف قوة إي خطاب سياسي على قدرته على إحداث تواصلاً ناجحاً مع المتلقي وهذا لا يتحقق إلا إذا حاز هذا الخطاب على قدر من الرضا الجماهيري من خلال الإقناع والمحاججة، إذ يعد الإقناع محور القيادة الفعالة.

٣– كسب الثقة: إن قوة الزعماء السياسيين وشعبيتهم المتزايدة تتمثل في ثقة الناس أولا وبرجاحة عقلهم ومن قدراتهم القيادية ومن إيمان الشعب بأنه أهل للزعامة، وعليه فان من المهام التي تقع على عاتق إي شخص يطمح للقيادة هي إن يحضى بثقة من يسعى لقيادتهم وبالتالي فأن كسب الثقة تتطلب إن تكون موضوعاته قريبة لنفوس الجمهور ومعبرة عن همومهم.

٤ – نقل وجهة النظر الإستراتيجية للجمهور: إن القدرة على نقل التوجهات السياسية للجماهير هي تعبير عن إتقان القائد السياسي لنقل أهدافه المنشودة من حديثه سواء عن طريق الإبلاغ أو التأثير أم الإقناع وبالتالي تعد هذه الميزة في الخطاب بالغة الأهمية في توصيل المعلومة بفعالية حتى في ظل الأجواء المشحونة بالتوتر وضيق تحديد مقوم الاستجابة

إزاء موقف معين.

أما خصائص الخطاب السياسي نستطيع القول: إن الخطاب السياسي يتميز عن غيره من الخطابات الأخرى بأنه يملك سلطة أقوى على المتلقي وتأثيراً أكبر لامتلاكه للوسائل التأثيرية التي تجعله يتبوأ هذه المكانة، وتجعله خطاباً اقناعياً بشكله ومضمونه، ولعل من ابرز هذه الخصائص(١٠):

١–إن الخطاب السياسي يعالج أهم المشاكل والقضايا على المستويين الداخلي والخارجي ويمتلك سلطة ونفوذ مستمدة من الجهة الصادر عنها مما يجعله أكثر تأثيراً وانتشاراً في أوساط المجتمع.

٢–يهتم الخطاب السياسي بالقضايا التي تساهم في صنع القرارات الفاعلة في المجتمع، فيبقى مرتبطاً بالظروف والأحداث السائدة في المجتمع وعلى الساحة السياسية.

٣–الخطاب السياسي هو خطاب حجاجي شكلاً ومضموناً؛ لارتباطه بالسياسة التي تمده بأهم المضامين والأفكار والقضايا المهمة، ويحمل المصطلحات والمعاني والدلالات التي تجعله أكثر تأثيراً على المتلقي وأكثر إقناعا لتصاغ هذه الأفكار في إطار خطاب متكامل يصاغ في قوالب لغوية وصيغ أسلوبية ليزيد الأفكار قوة وتأثيراً.

٤–يهدف الخطاب السياسي إلى التعبير عن وجهة نظر صاحبه وإثباتها، فهو يتبع أسلوب الإقناع عن قصد ونية، فيلجأ إلى الأسلوب السهل الذي من الممكن أن يصل إلى اكبر قدر من الجمهور والإقناع والتأثير فيلجأ للتكرار والأساليب التي تحقق هذا الهدف.

٥–يكثر الخطاب السياسي من مصطلحات الشعب والأمة والوطن والمصير المشترك، ويوظف ضمير نحن فهو يحاول إبراز الذات المتكاملة ويحاول أن يخلق تواصل بين التكلم والمتلقي.

حسب هذه المميزات التي يمتاز بها الخطاب السياسي، فأنه من خلال ما يستمده من سلطته يحاول أن يكون الأكثر تأثيراً وإقناعا وقائماً على قضية أو موقف ما، يريد من خلال الخطاب توصيله لأكبر قدر من الجمهور المجتمعي، محاولاً إقناعه بأن هذا هو الصواب مستبعداً الأخر، وبالتالي فالخطاب السياسي يحظى بخصوصية عن غيره من الخطابات؛ لارتباطه بالمتغيرات الجارية على الساحة وبما يمتاز به من ديناميكية تجعل منه مستمراً منتظراً ذا جمهور واسع وبالتالي فأن الخاطب حتى يكون سياسياً يجب أن يمتلك تلك المميزات؛ لأنه بحاجة للتأثير في المجتمع أكثر من غيره(١١).

المبحث الثاني:

طبيعة الخطاب السياسي العراقي واشكالياته

أرتبط الخطاب السياسي العراقي قبل العام ٢٠٠٣ برؤية وأهداف حزب البعث وتحولت مؤسسات الدولة إلى أدوات لنشر ثقافة الحزب، إذ أصبح الخطاب السياسي احد أدوات هيمنة النظام بفعل تسيّد نظام الحزب الواحد لأكثر من ثلاثة عقود والذي حاول بشتى الوسائل إضعاف الخطاب السياسي للقوى الوطنية في كل مرحلة من مراحل نضالها السياسي، مما أدى بالنظام الحاكم إلى اعتماد منهجية غير مسبوقة في الاستبداد والتسلط في الحكم وتسخير موارد الدولة كافة من اجل توجيه خطاب سياسي إعلامي واحد يعكس فلسفة نظام حكم الفرد المستبد حصراً(١٢).

بعد العام ٢٠٠٣ تأثرت القوى السياسية المعاصرة بشكل أو بأخر بالخطاب السياسي قبل العام ٢٠٠٣، لاسيما إذا ما علمنا إن هذا الخطاب كان قد اقترن بالسياسات الفعلية لذلك النظام على ارض الواقع فظهرت النزعات القومية المعارضة والأطروحات الطائفية كرد فعل لتلك السياسات، ولكن بعد سقوط النظام السياسي في العراق العام ٢٠٠٣ ، بدأت معالم التغيير في الخطاب السياسي العراقي، لاسيما مع الانفتاح في مجال حرية التعبير والأعلام إلا انه بالرغم من هذا التطورات والتحولات البنيوية في طبيعة النظام السياسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ إلا انه لم يستطيع الخطاب السياسي الجديد التخلص من رواسب النظام السابق وسلبياته التي طبعت مفاصل إدارة الدولة العراقية آنذاك.

لذلك سوف نشخص ابرز المشكلات التي يعاني منها الخطاب السياسي الرسمي العراقي(١٣):

إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا

١–عدم الاستقرارية: يلاحظ المراقب بشكل واضح اختلافاً كبيراً في الخطاب السياسي عند تبدل القيادات ويعود هذا الاختلاف إلى وجود خلل كبير في أسس النظام السياسي المتمثلة في كيفية إدارة الدولة والتي لا تنطلق من سياسة عامة مرسومة وفق إستراتيجية ثابتة تؤمن التقدم السياسي التراكمي، بل إن إدارة الدولة غالبا ما تتأثر بتوجهات وأفكار ونوايا الأشخاص الذين يقودون النظام وهذا يؤدي بدوره إلى تبدل وعدم استقرارية في إنتاج خطاب سياسي متوازن ترتفع نسبته في ظروف وأوقات معينة مثل الفترة التي تسبق عملية الانتخابات التشريعية.

٢–التناقض: يمثل التناقض بين التصريحات الرسمية والأداء الفعلي مشكلة معقدة وتعقيدها نابع من جهتين، الأولى انه تناقض واسع النطاق ومفتوح النهايات، والثانية إن صاحب الخطاب لا يأبه بكشف التناقض؛ لعدم وجود قانون يخص هذه المسألة، ويظهر التناقض على مستوى التصريحات الرسمية في صور مختلفة، فمن المعتاد أن نجد عند تفحص الخطاب الرسمي ألفاظا وعبارات مثل(رعاية المواطن، المصلحة العامة، الإنسان قيمة عليا... الخ)، ولكن في حقيقة الأمر وعلى ارض الواقع اعتدنا رؤية المواطن يظهر على إحدى شاشات التلفاز المحلية يشكو سوء حاله وافتقاره إلى ابسط الخدمات التي تضمن له حياة كريمة وتسهم في الارتقاء بالضمانات الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما كفلها الدستور العراقي.

٣–التناحر: إن الصراع بين الأطراف المشاركة في إدارة الدولة نتيجة نظام المحاصصة انعكس سلبا على الخطاب الرسمي كتحصيل حاصل، وبينما ينتظر المتلقي خطاباً رسمياً خارجاً من مطبخ سياسي يعج بالحوارات والدراسات المعمقة ليضع له خطة سير وطنية ويطمئنه على مستقبله يفاجأ بصراع خطابي معلن بين الشركاء في إدارة الدولة يتضمن اتهامات بالعمالة وضعف الأداء المؤسسي والتجاذبات الحزبية المتناقضة وغيرها(١٤).

٤–التشتت: كثيراً ما يحدث أن تصرح جهة رسمية بما يخالف أو يتناقض مع تصريح جهة رسمية أخرى الأمر الذي يؤشر حالة من الفوضى الإدارية التي لا يمكن قبولها، فمنظومة الدولة بجميع أقطابها يجب أن يكون أدائها ايجابيا بما يسهم في إدارة الدولة بشكل علمي وعقلاني سليم وبما يكفل تقديم الخدمات الأساسية للمواطن، بينما يؤدي تشتت الخطاب الرسمي إلى عكس المطلوب ويوصل رسالة إلى الخصوم سواء كانوا دولاً أم فاعلين من غير الدول مفادها: إن النظام غير موحد وغير مستقر مما يشكل بيئة حاضنة ومهيأة لتدخل القوى الطامعة التي تسعى إلى استغلال المواقف المتضاربة وتوظيفها لخدمة مصالحها على حساب مصلحة الوطن وهذا ما يحدث في الواقع، والذي سوف تكون له انعكاسات سلبية على استقرارية النظام السياسي والبنية المجتمعية ومن ثم على طبيعة التعايش السلمي مستقبلاً(١٥).

٥–الصياغة القانونية: لما كان الخطاب الرسمي ذو مساس بحياة الناس ومصالحهم العليا فأن لغته يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن العبثية عن طريق ارتكازها على أسس قانونية وعدم تعارضها مع الدستور والقوانين النافذة والسياسات العامة للدولة، وعليه لابد من توخي عدم الخروج عن الدستور والقوانين النافذة في الخطاب السياسي بوصفها قضية جوهرية لا يمكن الحياد عنها في إيه حال من الأحوال وتحت إي ظرف من الظروف؛ لان عدم التزام الخطاب السياسي لاسيما ذلك الصادر من قمة الهرم بالقانون يؤدي قطعاً إلى زعزعة ثقة الناس بالسلطة، وعدم احترامهم للدستور، واللجوء إلى مؤسسات مجتمعية تمتلك قوانينها الخاصة للاحتماء بها مثل مؤسسة العشيرة أو المجاميع المسلحة، لذا فلابد أن يكون الخطاب السياسي يتسم بقدر عالي من التأثير ويجب أن يكون أكثر انضباطاً من إي خطاب أخر(١٦).

٦–اعتمدت الدولة ولاسيّما في رأس هرمها أسلوبا متفاوتاً للخطاب السياسي وأحيانا اتجهت به إلى حد التصعيد والتأزم وأظهرت نفسها أنها في أطار مواجهة أطراف أخرى تختلف عنها في الرؤية والمنهج وتعدها هدفاً ينبغي شن الحملات المتشنجة ضدها وتؤدي بالنتيجة إلى توتر الأجواء السياسية وتعقد التفاهمات وإيصالها إلى نقطة اللاعودة(١٧).

وعليه من اجل الارتقاء بالخطاب السياسي العراقي لابد من تعاون الأطراف السياسية جميعها من اجل إنجاح هذه المهمة وذلك بتغليب المصلحة الوطنية العليا على أية مصلحة فردية أو حزبية، فالمواطنون في الداخل(الوضع

الداخلي) والأنظمة والشعوب في الخارج(الوضع الخارجي) تتأثر بشكل كبير بالخطاب الصادر عن النظام الحاكم(الأطراف السياسية المشاركة في إدارة الدولة) فيتم التعامل مع الدولة وفقا لذلك، فوحدة الخطاب والمصلحة الوطنية، والأطروحات الفكرية المتوازنة كل ذلك سيقابل باهتمام واحترام دوليين مما يسهم في تشكيل مكانة مرموقة للدولة ذاتها.

المبحث الثالث:

أثر الخطاب السياسي على السلم المجتمعي

برزت إشكالية التعايش السلمي كمشكلة أساسية في المجتمعات الشرق أوسطية نظراً لتنوعها ألاثني والطائفي والعشائري، وهذا الأمر يحرك الحاجة والشعور بعدم الرضا لدى بعض أفراد المجتمع وبالغبن وحتى باللامساواة، مما يدفع إلى انغلاق هذه الفئات التي تعتبر نفسها مظلومة، وفي هذا السياق أشارت إحدى الدراسات(١٨) إن عدم التوازن الاجتماعي– الاقتصادي والثقافة الدينية هما مصدر للعنف في العراق، فضلا عن فشل الحكومات في حماية المواطنين(ضعف الإدارة والفساد الاقتصادي والعنف الدائم، وضعف إرادة الشباب وتجنيدهم من اجل القيام بأعمال التخريب)، فضلا عن انه بالإمكان إرجاع السبب الرئيس للصراع في العراق إلى مشكلة الحكم، وسياسة الدولة التمييزية والمعالجة غير العادلة لحاجات الأقليات كجزء من السياسة الكلية(١٩)، وهكذا فان المشكلة مرتبطة بمعارين هما :

أولاً: دور الفاعلين الاجتماعيين داخل النسق الاقتصادي، الاجتماعي.

ثانياً: دور النسق السياسي والعوائق التي يضعها لعدم إرساء معايير الاعتدال والتعايش والاندماج الاجتماعي(٢٠).

إذ يعاني التعايش السلمي في العراق من إشكالية مفصلية تتعلق بالتعايش السياسي أكثر مما تتعلق بالتعايش المجتمعي، إذ إن الانغلاق الحاد للهويات الفرعية بعد العام ٢٠٠٣، لا يمكن أن نعزوه لعدم وجود التعايش مجتمعياً بقدر ما يمكن أن نعزوه لعدم وجود التعايش السياسي من ناحية ولعدم تحقيق الاندماج الحقيقي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي من جهة أخرى على الرغم من إن التعايش الثقافي والاجتماعي في العراق موجود منذ زمن بعيد إلا إن ما يفتقر إليه العراق هو التعايش السياسي(٢١).

ويعد العامل الثقافي وطبيعة الشخصية العراقية والظروف التي عاشها تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان وتحول الهويات الفرعية جعل الفرد العراقي يحتمي بالطائفة بوصفها الملاذ الآمن له بدلا من الواقع المتأزم واستفحال الذهنية المائلة للتطرف، فقد كشفت أحداث ما بعد العام ٢٠٠٣ عن أزمة حقيقية عميقة يعيشها المجتمع العراقي سرعان ما تمخضت عن انفجار طائفي عم العراق بأكمله(٢٢).

إن عدم التجانس الثقافي والانقسامات الثقافية داخل المجتمع الواحد تؤدي إلى التفكك انعدام التوازن في تكوينه مما يؤثر في توحيد أفراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، لذا فأن التجانس الثقافي يعد مستلزما ضروريا لتحقيق التلاحم الوطني الذي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار السياسي، كذلك تشكل مسألة التعدد العنصري والقومي والقبلي والثقافي عقبة كبيرة أمام الوحدة الوطنية مما يؤثر في الاستقرار السياسي والذي يسهم في إنتاج نظام سياسي ضعيف، فكلما ازدادت أسباب التضاد في المجتمع الواحد أدى ذلك إلى ضعف النظام السياسي هذا من جانب(٢٣)، ومن جانب أخر نجد إن الصراع الحزبي على السلطة بين الأحزاب ينتقل إلى الشارع كلما اقترب موعد الانتخابات وهذا حتما يغذي الإرهاب والتطرف بمقومات البقاء والتمدد ويهدد صميم الأمن الوطني للعراق وبذلك ما نرى انه يخرج من أزمة أمنية حتى يدخل بأخرى(٢٤).

إن طبيعة وبنية المجتمع العراقي في المرحلة الحالية لم تتمكن من إنتاج خطاب ثقافي وسياسي جامع ومميز؛ وذلك لعدم وجود علاقات إنتاج متواصلة لفعل أو إحداث التغيير في البنية المجتمعية، وعدم إنتاج خطاب سياسي وثقافي ينسجم مع التحولات، إذ إن كثيراً ما يربط السياسي التحولات السياسية(الثورات والانقلابات) بأنها تحولات اجتماعية ويحاول أن يسوقها في خطابه السياسي على أنهم دعاة التغيير وهذا أمر غير صحيح إطلاقا، إذ أدرك المثقف العراقي ومن خلال

إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا

تجربته الطويلة مع النظام الشمولي لأكثر من ثلاثين سنة، إن تبعيته للنظام السياسي هي من الأخطاء القاتلة للإبداع ومصادرته، لذلك فان القطيعة أو التقاطع بين الخطاب السياسي والثقافي في هذه الفترة هي نتاج المرحلة السابقة(٢٥).
وعليه توجد ثلاث اتجاهات سائدة في المشهد الثقافي العراقي العام وهي لا تختلف كثيراً عما هو سائد في المشهد السياسي العراقي العام، وهذه الاتجاهات هي(٢٦):

١–اتجاه متبني للتغيير وداعم له وقريب من مشروع التغيير من حيث القرار والموقع وهولاء لا يشكلون أغلبية وإنما هم قلة ممن تبنوا المشروع قبل أن يتجسد واقعا، وكسبوا إلى صفهم مجموعة للترويج لمشروع التغيير عبر منافذ عدم منها الصحف والفضائيات ومنظمات المجتمع المدني.

٢–فئة مترددة أو ذات المواقف المتذبذبة وهي كثيرا ما تشوش على مشروع التغيير أو تريد أن تكون متبنية له لتكون قريبة من صانع القرار ومستفيدة منه وهي في الوقت ذاته تخشى الفئات التي لا تلتقي معها في التوجهات والأطروحات.

٣–الفئة الرافضة لمشروع التغيير جملة وتفصيلاً ولا تقبل الحوار مع الآخرين في هذا الشأن، إذ أنها تمتلك خطابات ثقافية راسخة تؤمن بقيمة الخطاب الواحد وتتبنى ذلك الخطاب وهي المجموعة التي لا تريد أن تفكر وليس من مصلحتها أن تفكر في سبيل التغيير لأنها لا تفهم أصلا ما هي فلسفة البناء.

إن ما يحصل في العراق هو ارتداد عكسي في حالات التعايش المجتمعي، بسبب تداخل الهويات الفرعية بالبعد السياسي، بل إن السياسة أخذت في بعض الأحيان تلك الهويات واجهة لتمرير أهدافها، وقد تزامن هذا التداخل والتوظيف للهويات الفرعية وإعاقة التعايش السلمي وأي جهد وطني يسعى لرأب الصدع في العراق بتعزيز عوامل التعايش السلمي من خلال التركيز على هوية وطنية جامعة للعراقيين(٢٧).

إن تحليل الخطاب السياسي خلال المرحلة الراهنة يتطلب استحضار جميع الأطراف من اجل العمل بدبلوماسية واضحة وقادرة على استكشاف آليات وأدوات جديدة في التعامل والفعل السياسي مع الأخر، بمعنى تكسير الحواجز الموضوعة أمام فهم صدق النوايا السياسية للخروج من الأزمات لدى كل الأطراف السياسية الاجتماعية للعمل من اجل استحكام البناءات من منظور المركب الاجتماعي المتكامل والمنتظم بفاعلية وحداته الفرعية التي تأثرت كثيراً بمرتكزات بنية سياسية جديدة غير مكتملة العمل مؤسسيا لحد الآن؛ بسبب تناقضات المصالح على أمل توجيهها وضبطها بهدف صياغة خطاب سياسي دبلوماسي هادى ومقبول من الجميع(مشروع التسوية التاريخية) من اجل ضمان مستقبل التجربة الديمقراطية الناشئة وتمكينها من جميع النواحي(٢٨).

المبحث الرابع:

تقويم الخطاب السياسي من اجل دعم السلم المجتمعي والتعايش السلمي

يمكننا تقويم الخطاب السياسي المؤسسي من خلال السعي نحو التحول العملي نحو خطاب متوازن مختلف شكلاً ومضموناً عن سابقاته، بمعنى تقويم التجارب السابقة التي اعتمدت في اغلب الأحوال على مستوى من الخطاب غير المؤسسي ليجري العمل حاليا من اجل صيرورة خطاب متوازن فاعل قادر على تجاوز أخطاء المرحلة السابقة وهذا ما بدأ يتحقق بالفعل منذ العام ٢٠١٦(٢٩)

وعليه نعتقد انه يجب أن يعاد صياغة الخطاب السياسي بما يسهم في تعزيز آليات التعايش السلمي وفق المرتكزات الآتية:

١–ترك الخطابات التي تؤجج العنف: تتطلب المرحلة الراهنة العمل على محاور الخطاب السياسي الموحد للمجتمع والرافض للطائفية والمحاصصة والطارد للتشدد في المواقف والأفعال من خلال احترام الاختلافات في الرؤى والمواقف مهما كانت التحولات متباينة لكي تتراكم سلوكيات نوعية قادرة على الفعل والإدارة في مؤسسات الحكم وضمن إطار الأنساق الاجتماعية والسياسية العامة على أن تسوده الوحدة والسلام والتعايش مع الأخر(٣٠).

٢–نشر ثقافة خطاب السلام: وهذا يتطلب التكيف مع التعددية الاجتماعية المتنوعة في الداخل لتكون ضمن التنوع في

إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا

إطار الوحدة المجتمعية التي تنشر السلام ونبذ العنف من اجل تسوية أزمات وإشكاليات المرحلة الراهنة للبدء في ترسيخ مقومات ثقافة السلام وتوطين التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق من خلال موائمة التحولات السياسية بتحولات اجتماعية وثقافية وتنموية واعدة تعمل على تثبيت الأمن والاستقرار بشكل عملي ومؤسسي حاضراً ومستقبلاً(٣١).

٣–الأساس الإعلامي: تقوم هذه الإستراتيجية على تقنين وضبط عمل القنوات الفضائية ومراقبة عملها ومصادر تمويلها ومنع بث وسائلها الطائفية والعنصرية من خلال التنسيق مع حكومات الدول التي تعمل فيها هذه القنوات أو التشويش عليها إذا كانت تعمل في دولة لها أجندات تخريبية تجاه العراق، وكذلك تتضمن هذه الإستراتيجية بناء قاعدة إعلامية وطنية بعيدة عن التجاذبات السياسية والدينية وتجذب الجمهور الوطني كي لا يبقى أسير القنوات الفضائية الملوثة فكريا(٣٢).

٤–البدء في صيرورة خطاب سياسي فاعل ومرن يشمل الجميع: بمعنى الابتعاد عن المثالية والتفكير بشكل علمي ضامن لصيرورة خطاب سياسي فاعل ومرن يشمل الجميع بلا استثناء وقادر على تجاوز الأزمات مع مغادرة فكرة من ليس معنا فهو ضدنا والانطلاق من مشتركات جديدة تضمن الاستقرار المؤسسي بوجود أطراف وقوى سياسية في المعادلة السياسية تؤمن بأحقية ممارسة الحكم من جهة وتشكيل نواة معارضة حقيقية وبناءة للنظام السياسي الديمقراطي تعمل على مراقبة الأداء المؤسسي(التشريعي، التنفيذي، والقضائي)، وتسهم في تقويم عمله خلال المرحلة القادمة من جهة أخرى(٣٣).

فمن خلال مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الإصلاح الديمقراطي المؤسسي ضمن أطار عملية تنموية سياسية تضبط التغيير وتتجاوز التحديات الداخلية والخارجية، بمعنى تجديد الخطاب السياسي الراهن وفقا للمتغيرات الحاصلة على ارض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل لاسيما وان هذه العملية تفترض العمل المؤسساتي على مستوى المجتمع والدولة عموماً(٣٤).

الخاتمة:

وفي ختام بحثنا الموسوم بـ(توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز التعايش السلم المجتمعي: العراق أنموذجا) توصلنا إلى النتائج الآتية:

١ – اختلف شكل ومضمون الخطاب السياسي بحسب شكل النظام السياسي الحاكم وطبيعة ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة التي تولت المسؤولية على اختلاف مراحلها التاريخية في العراق المعاصر، إذ تميز الخطاب السياسي بعد العام١٩٦٨ بالمركزية الشديدة بفعل تسيد نظام الحزب الواحد لأكثر من ثلاثة عقود، أما بعد العام ٢٠٠٣ بدأت معالم التغيير في الخطاب السياسي العراقي، لاسيما مع الانفتاح في مجال حرية التعبير والأعلام إلا انه وبالرغم من هذا التطور لم يستطع الخطاب السياسي الجديد التخلص من رواسب النظام السابق.

٢ – إن التركيبة المجتمعية التي يمتاز بها العراق والقائمة على التنوع القومي والطائفي والديني لم تساهم وعلى مدى عقود طويلة من الزمن من تحقيق الوحدة الوطنية والتقدم والتطور في البلد، بل أحدثت فجوة كبيرة في العلاقات القائمة وعلى مختلف المستويات الأمر الذي اثر على مسار العملية السياسية وأدت إلى قيام نزاعات وتقاطعات عنيفة لاسيما النزاعات القومية والطائفية وعليه فأن عملية تحقيق التعايش السلمي في العراق تحتاج إلى بذل جهود كبيرة من اجل الوصول إلى إطار عام و أساس متماسك لإعادة هيكلة وبناء المجتمع من جديد عبر إعطاء الأولوية لإشاعة منهج الاعتدال والتسامح بين أبناء الوطن الواحد وصولاً إلى تحقيق المصلحة الوطنية الشاملة على حساب المصالح السياسية الطائفية والعرقية الضيقة.

وعليه ومن اجل تبني خطابا سياسيا معتدلا للعمل على تعزيز التعايش السلمي لابد من الاستناد إلى الإجراءات الآتية:

أ– الابتعاد عن الخطابات الطائفية.

ب– التأكيد على الخطب التي تدعوا إلى الوحدة والتآلف.

ت– السعي لتعزيز الاندماج الوطني وصولا إلى بناء مقتربات الوحدة الوطنية الشاملة.

ث– نشر الأفكار التي تستند إلى بناء عراق وفقا للمفاهيم السلمية وطرق تحقيقه في مرحلة ما بعد التغيير الديمقراطي ووضع رؤية مستقبلية والتي تعد من الأمور المهمة في ظل تجدد التحديات في إطار البيئة الإستراتيجية المضطربة سواء على المستويين الإقليمي أم الدولي.

الهوامش:

إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا

(١) وفاء صلاحات، مفهوم الخطاب السياسي، الموقع على الرابط الالكتروني:
com.www.mawdoo٣, ٢٠١٩/٧/١٤
(٢) محمد سيد احمد علي اليمني، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية: دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣.
(٣) إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الإستراتيجية المؤثرة في الخطاب السياسي: دراسة حالة الخطب السياسية لباراك اوباما، مجلة الأستاذ، العدد(٢٠٠)، كلية التربية، ابن رشد، ٢٠١٢، ص ٩٠٢–٩٠٥.
(٤) شريف طقاطقة، تعريف الخطاب السياسي، الموقع على الرابط الالكتروني:
com.www.mawdoo٣, ٢٠١٩/٨/١٩
(٥) نقلا عن: كرمل وليد حسن صبح، تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياساتها العامة ٢٠١٢–٢٠١٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٦، ص ١٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٦.
(٧) أسعد مفرج، موسوعة عالم السياسة، ج١، بلا مط، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٨.
(٨) وليد عبد الحي، لغة الخطاب السياسي المشكلة والحل، الموقع على الرابط الالكتروني:
www.majma.org, ٢٠١٣/١١/١٥.
(٩) إيناس ضياء مهدي،مصدر سبق ذكره،ص٩٠٢.
(١٠) كرمل وليد حسن صبح،مصدر سبق ذكره،ص١٦.
(١١) المصدر نفسه،ص ص ١٨–١٩.
(١٢) ينظر: شريف عبادة اللبان وليث عيادة أللهيبي، التعددية الإعلامية في العراق أداة للوحدة الإعلامية أم وسيلة للصراع، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤، www.acrseg.org
(١٣) محمد عبيد الجوراني، الخطاب العراقي الرسمي بعد ٢٠٠٣ : مشكلات وحلول، الموقع على الرابط الالكتروني:
www. Sotkurdistan.net,٢٠١٩/٧/١٧
(١٤) جاسم المطير، نرجسية الخطاب السياسي بين الجهل والصراخ والمزاج، صحيفة الصباح الجديد، ٢٠١٦/٥/١٨.
(١٥) عبد الكاظم محمد حسون، أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي، صحيفة الزمان الدولية، ٢٠١٦/١/٩.
(١٦) محمد عبيد الجوراني، مصدر سبق ذكره.
(١٧) حامد شهاب، ملاحظات مهمة بشأن أزمة الخطاب السياسي في العراق، الموقع على الرابط الالكتروني:
www.alforat.info, ٢٠١٩/٨/١٢
(١٨) نقلا عن: لورا أبي خليل، الخطاب السياسي عائقا للوحدة الوطنية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، العدد(٨)، ٢٠١٨، ص ٨١.
(١٩) نقلا عن:المصدر نفسه،الصفحة نفسها.
(٢٠) المصدر نفسه،ص٨١.
(٢١) وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، بحث مشارك في ندوة: سبل تعزيز التعايش السلمي والثقافة الوطنية في العراق، منشور في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٠١.
(٢٢) فلاح مبارك بردان، ثائر شاكر محمود إلهيتي، الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي ودوره في إستراتيجية الأمن المستدام للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٨)،٢٠١٨،ص١٤٢.
(٢٣) نقلا عن :أمل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ٣٠.
(٢٤) مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٠.
(٢٥) محمد جبير، خطاب الثقافة الجامعة إثناء الأزمات المحلية: التجربة العراقية أنموذجا، صحيفة الزمان، ٢٠١٥/٨/٢٧، الموقع على الرابط الالكتروني: www.Azzaman.com
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) نقلا عن: منى حمدي حكمت،مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق،مجلة العلوم السياسية ،ع(٥٢)،جامعة بغداد،٢٠١٦،ص ص٣٤٧–٣٤٨.
(٢٨) احمد عدنان كاظم، تحليل إشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق، مجلة أبحاث العلوم السياسية، العدد(٣–٤) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص ٣٣٤.
(٢٩) احمد عدنان كاظم،مصدر سبق ذكره،الصفحة نفسها.
(٣٠) حيدر علوان حسين، وحسين حيدر جاسم، تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم

إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا

القانونية والسياسية، العدد(٨)، ٢٠١٨، ص ٢٤٧.
(٣١) احمد عدنان كاظم،مصدر سبق ذكره،ص٢٤١.
(٣٢) فلاح مبارك بردان، ثائر شاكر محمود الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.
(٣٣) احمد عدنان كاظم،مصدر سبق ذكره،ص٣٤٥.
(٣٤) المصدر نفسه،ص ٣٤٦..

المصادر:

*الموسوعات:

أسعد مفرج، موسوعة عالم السياسة، ج١، بلا مط، بيروت، ٢٠٠٦.

*الكتب:

١– مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨.
٢–محمد سيد احمد علي اليمني، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية: دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

*الرسائل والاطاريح:

١– أمل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
٢–كرمل وليد حسن صبح، تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياساتها العامة ٢٠١٢–٢٠١٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٦.

*المجلات والصحف:

١– احمد عدنان كاظم، تحليل إشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق، مجلة أبحاث العلوم السياسية، العدد(٣–٤)كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.
٢ – إيناس ضياء مهدي، تحليل القوى الإستراتيجية المؤثرة في الخطاب السياسي: دراسة حالة الخطب السياسية لباراك اوباما، مجلة الأستاذ، العدد(٢٠٠)، كلية التربية، ابن رشد، ٢٠١٢.
٣– جاسم المطير، نرجسية الخطاب السياسي بين الجهل والصراخ والمزاج، صحيفة الصباح الجديد، ٢٠١٦/٥/١٨.
٤– حيدر علوان حسين، وحسين حيدر جاسم، تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٨)، ٢٠١٨.
٥–عبد الكاظم محمد حسون، أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي، صحيفة الزمان الدولية، ٢٠١٦/١/٩.
٦–فلاح مبارك بردان، ثائر شاكر محمود إلهيتي، الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي ودوره في إستراتيجية الأمن المستدام للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٨)،٢٠١٨.
٧– لورا أبي خليل، الخطاب السياسي عائقا للوحدة الوطنية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، العدد(٨)، ٢٠١٨.
٨– منى حمدي حكمت،مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق،مجلة العلوم السياسية ، ع(٥٢)،جامعة بغداد،٢٠١٦.

*الانترنت:

١– حامد شهاب، ملاحظات مهمة بشأن أزمة الخطاب السياسي في العراق، الموقع على الرابط الالكتروني:
www.alforat.info, ٢٠١٩/٨/١٢
٢– شريف طقاطقة، تعريف الخطاب السياسي، الموقع على الرابط الالكتروني:
com.www.mawdoo٣, ٢٠١٩/٨/١٩
٣–شريف عبادة اللبان وليث عيادة أللهيبي، التعددية الإعلامية في العراق أداة للوحدة الإعلامية أم وسيلة للصراع، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٤، www.acrseg.org
٤– محمد عبيد الجوراني، الخطاب العراقي الرسمي بعد ٢٠٠٣ : مشكلات وحلول، الموقع على الرابط الالكتروني:
www. Sotkurdistan.net,٢٠١٩/٧/١٧
٥– محمد جبير، خطاب الثقافة الجامعة إثناء الأزمات المحلية: التجربة العراقية أنموذجا، صحيفة الزمان، ٢٠١٥/٨/٢٧، الموقع على الرابط الالكتروني: www.Azzaman.com
٦– وفاء صلاحات، مفهوم الخطاب السياسي، الموقع على الرابط الالكتروني:
com.www.mawdoo٣, ٢٠١٩/٧/١٤
٧– وليد عبد الحي، لغة الخطاب السياسي المشكلة والحل، الموقع على الرابط الالكتروني:www.majma.org, ٢٠١٣/١١/١٥.

إشكالية توظيف الخطاب السياسي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: العراق أنموذجا